



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق

"ورقة سياسية"

الاستاذ الدكتور
نبيل جعفر عبدالرضا
جامعة البصرة

بتمويل من مركز المشروعات الدولية الخاصة
Center for International Privat Enterprise





اوراق سياسات الاستثمار في العراق

نبذة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة:

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح.

وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها على مدى 25 عاما مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غيرالرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمركز المشروعات الدولية الخاصة:

1155 15th Street NW, Suite 700
Washington, DC 20005
USA
ph: (202) 721- 9200
fax: (202) 721- 9250
www.cipe.org

بغداد، العراق

www.cipe-arabia.org

mzalzala@cipe.org

Email: cipe@cipe.org



اوراق سياسات الاستثمار في العراق

يشكر مركز المشروعات الدولية الخاصة الاستاذ الدكتور نبيل جعفر عبدالرضا لأعداده

هذه الورقة.

الاستاذ الدكتور "نبيل جعفر عبدالرضا" حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة عام 2002 من جامعة البصرة، ويشغل منصب استاذ مواد التنمية والفكر الاقتصادي و الطاقة في الدارسات الاولى و العليا في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة.

شغل منصب عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة للعام 2003 - 2004، ورئيس قسم العلوم المالية و المصرفية/ كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة للعام 2002 - 2003.

كان للدكتور نبيل دور فاعل في اعداد أجندة اعمال البصرة (2008 - 2010) و أجندة اعمال صلاح الدين (2011 - 2012) بتمويل من مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل و خارج العراق، وانجز اكثر من 60 بحثاً علمياً منشوراً في المجلات العراقية والعربية ونشر المئات من المقالات الصحفية.

له الكثير من الاسهامات في تطوير الواقع الاقتصادي في البصرة، كما اشرف على 30 طالباً من طلبة الدبلوم والماجستير و الدكتوراه.

أنجز الدكتور نبيل ايضاً 35 كتاباً، بعضاً منها: اقتصاد النفط، اقتصاديات صناعة الغاز الطبيعي، المسارات العكسية للنفط العراقي، مستقبل الدولة الريعية في العراق وغيرها.

له العديد من التكريمات منها: "الاستاذ المتميز" في عام 1996، و الاستاذ المتميز في كلية الادارة والاقتصاد عام 2006.

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

التمهيد:

الاستثمار هو العصب الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية ، ومن خلاله يتم تجديد الطاقة الانتاجية للبلد والاضافة عليها اي انه المصدر الاساس لتوفير السلع والخدمات في المجتمع فضلا عن توفير فرص العمل للمواطنين . ويرتبط مستوى النمو الاقتصادي في البلدان كافة بمدى حجم وفاعلية الاستثمار فيها ، ولذلك تسعى الدول جميعها الى تفعيل وتعزيز الاستثمار المحلي وتحسين جودة المناخ الاستثماري فيها بغية جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية . ويحتاج العراق الى تصميم سياسات فعالة من اجل تعبئة المدخرات المحلية والموارد الحكومية المعطلة وادخال تحسينات مهمة على البيئة الاستثمارية من خلال تحسين الاطر القانونية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية التي تقيد او تحد من امكانات الاستثمار الامثل للموارد المحلية وفي خلق عوائق كابحة للاستثمارات الاجنبية الراغبة في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في العراق . وهنا ينبغي التأكيد على حقيقة مفادها ان البيئة الاستثمارية التي تؤثر سلبا في حجم الاستثمارات تعني ان عوامل الطرد هي الغالبة ، وفي حالة التأثير ايجابيا في حجم الاستثمارات فتعني ان عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية .

وبغية تحديد الملامح العامة للاستثمار في العراق وعوائقه وسبل تطويره فقد تضمنت هذه الورقة الفقرات الآتية :

اولا : نظرة عامة حول الاستثمار

ثانيا : واقع الاستثمار في العراق

ثالثا : واقع الاستثمار في البصرة

رابعا : واقع الاستثمار في الانبار

خامسا : عناصر المناخ الاستثماري في العراق

سادسا : السياسات الاستثمارية في العراق

سابعا : موقع العراق في المؤشرات الدولية للاستثمار

ثامنا : دور هيئات الاستثمار في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

تاسعا : محددات الاستثمار في العراق

عاشرا : السياسات المقترحة لجذب الاستثمارات الى العراق

أحد عشرة : التحليل الاقتصادي لنتائج الاستبيانات

اولا : نظرة عامة حول الاستثمار

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي حظيت بأهمية خاصة وتميزة في الدراسات الاقتصادية ، نظراً لما ينطوي عليه هذا المتغير وتدفعاته من أهميه تتأتى من كونه أحد ابرز محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، فضلا عن كونه احد محددات الطلب الكلي ، وتولي دول العالم على اختلاف درجات تقدمها ، عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه واحد من أبرز محركات النمو الاقتصادي إذ تسعى من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة جميع السبل وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها ، لما لذلك من آثار ايجابية على صعيد التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها .

يأخذ الاستثمار أشكالاً متعددة تنسجم مع توجهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الأكاديمية. إذ عرفه بعض الباحثين على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"، وعرف أيضاً بأنه "ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها خلال مدة طويلة في المستقبل . كما يعرف الاستثمار بأنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الإنسانية وترفع مستوى الرفاهية ، ويعرف الاستثمار أيضا بأنه التغير في رصيد رأس المال خلال مدة زمنية معينة ، وعليه فإن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفقا وليس رصيذا قائما في نقطة زمنية محددة ، وهذا يعني انه في حين يتم قياس رأس المال عند نقطة زمنية محددة فإن الاستثمار يمكن قياسه خلال مدة زمنية معينة (عبد الرضا وحسن ، 2015 ، 7) .

يشمل الاستثمار نوعين أحدهما الاستثمار العام والآخر الاستثمار الخاص ، ويتمثل الاستثمار العام في قيام الدولة أي الجهة الحكومية بإنشاء الاستثمار أو تمويله، أما الاستثمار الخاص فيقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة . ويمكن تقسيم الاستثمارات أيضا إلى نوعين ، أولهما محلي يعتمد في تمويله على رؤوس الأموال المحلية الناجمة عن تراكم المدخرات والأرباح من الأنشطة الاقتصادية الخاصة والحكومية، وثانيهما أجنبي وهو الذي يأتي من خارج الاقتصاد الوطني (عربياً كان أم أجنبياً)، والذي يعتمد في تمويله على رؤوس الأموال الأجنبية. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية يمكن التمييز بين نوعين منها وكما يلي :

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

أ. الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI)

ويطلق على هذا النوع باستثمار المحفظة نظراً لتعلق هذا النوع من الاستثمار بشراء الأسهم والسندات، أو الاكتتاب في أسهم وسندات مشروعات قائمة دون قصد ممارسة إشراف ما عليها.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به كيان (أفراداً أو مؤسسات أعمال) مقيم في اقتصاد معين/ البلد الأم، في أصول المؤسسات (الشركات) التابعة أو المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد آخر، البلد المضيف ، وينبغي أن يعكس درجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي في إدارة تلك الأصول . ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال المساهم والأرباح التي يعاد استثمارها في البلد المضيف فضلاً عن القروض

(عبد الرضا ، 2012 ، 16). والمستخلص من هذا المفهوم ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتضمن ثلاث عناصر رئيسة هي :

1. ان يكون هذا الاستثمار خارج حدود بلد الموارد المالية .
2. رغبة المستثمر في المشاركة في ادارة هذه الموارد .
3. قبول البلد المستقبل لهذه الموارد بمبدأ المشاركة او بالعمل واقتسام ثمار العملية الاستثمارية .

ثانياً : واقع الاستثمار في العراق

شهدت النظرة إلى الاستثمار الأجنبي تغيراً واضحاً خلال عقد التسعينات في أغلب البلدان النامية ، والتي سعت بوسائل وأساليب عدة إلى جذبها في محاولة للنهوض باقتصاداتها عن الواقع المتردي الذي تعيشه ، وقد شهد العراق في النصف الثاني من عقد التسعينات تغييراً في السياسة الاستثمارية ، إذ أصدرت الحكومة عدداً من القوانين والقرارات التي هدفت منها إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق إلا أن هذه السياسة لم تتسم بالثبات لأنها لم تكن مبنية على أيديولوجية واضحة وأصيلة ، وعلى أثر ذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، إذ بلغت 1 مليون دولار عام 1997 ارتفعت في عام 1998 إلى 7 مليون دولار على اثر توجيهات الدولة وتزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار بشكل عام في هذه المدة . تلا ذلك انخفاض كبير في حجم التدفقات بالاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ بلغ -7 ملايين دولار عام 1999 ، -3 ملايين دولار عام 2000 ، -6 ملايين دولار و -2 مليون دولار خلال عامي 2001 و 2002 على التوالي إذ تشير القيم السالبة إلى عدم وجود استثمارات تذكر والى

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

تدقق المعاكس لما موجود منها بسبب الوضع الأمني المتردي والاضطراب السياسي الذي عاشه الاقتصاد العراقي طول هذه المدة (314 ، 2008 ، unctad) . وبحلول عام 2003 وعلى اثر سقوط نظام الحكم في العراق وما أدى إليه من تغيير في الاتجاهات والسياسات الاقتصادية الكلية ظهرت الدعوة إلى تبني سياسة جديدة نحو الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة لمعالجة الخلل الحاصل في الاقتصاد وإصلاحه من خلال الدعوة إلى تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وقد تمثل ذلك في إصدار امر الاستثمار رقم 29 لسنة 2003 الذي لم يتم تفعيله نظراً لكونه لم يصدر من سلطة عراقية منتخبة ، وقانون رقم (13) لسنة 2006 . لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد زيادة ملحوظة كما يتضح ذلك من الجدول (1) ، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 90 مليون دولار عام 2004 تزايد خلال السنوات التالية ، إذ وصل إلى 3400 مليون دولار في عام 2012 ، ويعود هذا الارتفاع إلى تغيير السياسة الاستثمارية بعد عام 2003 ، إذ حاولت الحكومة جاهدة جذب هذه الاستثمارات من خلال إصدار القوانين والترويج لها من جهة، وإلى توقيع وزارة النفط العراقية لعقود التراخيص مع الشركات النفطية العالمية ثم بدأ بالانخفاض في السنوات اللاحقة حتى أصبح سالبا بنحو 5 مليارات دولار عام 2017 بسبب هجرة رؤوس الاموال الوطنية المرتبط بسوء الاحوال الامنية قبل ان يستعيد عافيته ليصبح موجبا بمقدار 2851 مليون دولار عام 2018 . فيما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ما قيمته 78 مليون دولار عام 2017 ، وتعد الامارات العربية والمملكة المتحدة وتركيا من اهم الدول المستقبلة للاستثمارات العراقية اذ انها تستحوذ على 83% من اجمالي الاستثمارات الصادرة عن العراق خلال المدة 2003 – 2015 وبقيمة 173 مليون دولار .

بلغت عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية الجديدة الواردة الى العراق 11 مشروعا في عام 2018 من خلال استثمارات موظفة من 8 شركات اجنبية وبكلفة 2851 مليون دولار وفرت 1673 وظيفة جديدة (مناخ الاستثمار ، 2019 ، 17) . فيما بلغت عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة في العراق 342 مشروعا خلال المدة 2003 – 2018 بكلفة 64661 مليون دولار وفرت نحو 50 الف فرصة عمل من خلال استثمارات قامت بها 261 شركة اجنبية (مناخ الاستثمار ، 2018 ، 78) .

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

جدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق للمدة (2004-2017) (مليون دولار)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى العراق	تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من العراق	تدفقات الاستثمار المباشر على مستوى العالم	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
2004	90		710755	275032
2006	383		1461074	433764
2008	1856	8	1697343	630013
2010	1396	72	1309001	616661
2012	3400	549	1592598	670998
2013	3120 -	227	1425377	693154
2014	10176-	242	1338532	596699
2015	7574-	148	1921306	1141251
2016	6256-	304	1867533	1133245
2017	5032-	78	1429807	712383
2018	2851		1297000	706000

المصادر:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ، صفحات متعددة
2. عبد الرحمن المشهداني ، الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، <http://new-site.iraqieconomists.net/ar>

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

وتتركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع النفط وبخاصة في الصناعة الاستخراجية اذ بلغ حجم الاستثمار فيه خلال المدة 2013 – 2017 على وفق الارقام المدرجة في الجدول (2) نحو 13442 مليون دولار تشكل نحو 67,6% من اجمالي الاستثمار الاجنبي في العراق يليه قطاع العقارات بقيمة 3193 مليون دولار وبنسبة 16% ثم قطاع البناء ومواد البناء بقيمة 782 مليون دولار وبنسبة 4% ثم الفنادق والسياحة بقيمة 685 مليون دولار وبنسبة 3.4%

جدول (2) توزيع المشاريع الاستثمارية في العراق حسب القطاعات خلال المدة 2013 – 2017

اسم القطاع	التكلفة
النفط والغاز	13442
العقارات	3193
البناء ومواد البناء	782
الفنادق والسياحة	685
المعادن	667
الاتصالات	327
الخدمات المالية	317
التخزين	294
خدمات الاعمال	117
السيارات	84

المصدر : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ، ص 71

يلاحظ من الجدول (3) بأن روسيا تأتي في مقدمة الدول المستثمرة في العراق بقيمة 8966 مليون دولار عام 2017 وذلك من خلال استثمارات الشركات النفطية الروسية وفي مقدمتها لوك اويل تليها الامارات العربية بقيمة 4865 مليون دولار ثم الولايات المتحدة بقيمة 2102 مليون دولار .

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

جدول (3) اهم الدولة المستثمرة في العراق عام 2017

الدولة	التكلفة مليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
روسيا	8966	7	4
الامارات	4865	18	14
الولايات المتحدة	2102	13	11
هولندا	850	1	1
كندا	850	1	1
الهند	457	2	2
التشيك	450	1	1
الأردن	282	8	6
الفلبين	230	2	2
الكويت	205	2	2
اخرى	1035	60	52
الاجمالي	20291	115	96

المصدر : مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ، ص 71

ثالثاً : واقع الاستثمار في البصرة

تحتل البصرة بموقع جغرافي واستراتيجي متميز ، إذ أن البصرة هي المنفذ البحري الوحيد للعراق وبوابته على الخليج العربي فضلاً عن الموقع البري ، إذ تربط البصرة العراق بإيران ودول شرق آسيا وشبه الجزيرة العربية .

تقع البصرة على خط طول " 47° .37' شرقي خط كرنج وعلى خط عرض 30.32 شمال خط الاستواء عند ملتقى نهري دجلة والفرات . تقع البصرة في المنطقة الزمنية (+3) حسب التوقيت العالمي المتفق عليه (+3 حسب توقيت غرينتش) الأمر الذي يتيح لها التواصل مع الدول الشرقية والغربية في يوم العمل نفسه . نظراً لموقعها الاستراتيجي الفريد ، البصرة هي قاعدة واحدة للشركات المتعددة الجنسية التي تستهدف الأسواق العربية والآسيوية .

1- ويمكن الإشارة الى اهم العناصر الجاذبة للاستثمار في البصرة بما يلي : (عبد الرضا ، 2012 ، 152) تتمتع محافظة البصرة بأهمية جغرافية واستراتيجية متميزة، فهي تجاور ثلاث دول، وتقع على رأس الخليج العربي ، وتوصف بأنها ثغر العراق ، وهي المنفذ البحري الوحيد في العراق

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

- للاتصال بالعالم عبر ثلاثة خطوط ملاحية عالمية ، وهو ما يوفر لها ميزة القرب من الأسواق الإقليمية والعالمية وانخفاض كلفة النقل.
- 2- توافر مصادر الطاقة وبالذات النفط والغاز الطبيعي بأسعار وتكاليف تنافسية مع ضمانات توريد وتوفير الطاقة لأجال طويلة، إذ يوجد في البصرة نحو (93) مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وهو ما يشكل زهاء 63% من الاحتياطي النفطي في العراق، فيما تنتج البصرة نحو(3) مليون برميل يومياً وهو ما يمثل معظم إنتاج النفط العراقي، ويصدر من خلال موانئها النفطية معظم النفط العراقي ، و فيها من خطوط الأنابيب ومنافذ التصدير ما يكفي لتصدير أكثر من 3.5 مليون ب /ي وهو اكبر من القدرة التصديرية لكل دول الخليج العربي ما عدا السعودية..
 - 3- توفر المواد الخام لبعض أنواع الصناعات وإمكان استخراج تلك المواد.
 - 4- سوق محلية واسعة قوامها نحو (4) ملايين نسمة تتسع لتشمل العراق كله لتقدم سلع وخدمات لسوق عراقية واعدة بوجود نحو(39) مليون نسمة ، فضلاً عن إمكان الاستفادة من الموقع الجغرافي للبصرة لبناء صناعات تصديرية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.
 - 5- وجود قوة عمل كبيرة تزيد نسبتها عن 52% من السكان
 - 6- توافر بعض الصناعات الأساسية التي تقوم بتوفير المواد الخام وتوريدها للعمليات الصناعية التامة وشبه التامة ، كصناعات الحديد والصلب والأسمدة والبتر وكيمياويات وصناعات البناء الجاهز والمنتجات الكونكريتية والطابوق الجيري وغيرها
 - 7- انخفاض تكلفة التشغيل للعديد من الصناعات مقارنة بمثيلاتها في دول العالم الأخرى.
 - 8- وجود مساحات واسعة من الأراضي القابلة لإقامة المزيد من المشروعات الصناعية الجديدة.
 - 9- توجد في البصرة إمكانات هائلة للزراعة من أراض صالحة للزراعة ومصادر وفيرة للمياه..
 - 10- وجود بعض عناصر البنية التحتية الجاذبة للاستثمار كمنطاد البصرة وميناء أم قصر وميناء الفاو وخطوط السكك الحديدية وشبكة من الطرق البرية التي تربط البصرة بالمحافظات العراقية ودول الجوار، وعدد من المحطات الكهربائية التي يمكن تطوير طاقتها الإنتاجية لتلبية احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب.
 - 11- تزخر البصرة بالأماكن الأثرية والتراثية والدينية التي يمكن أن تشكل مجالاً رحباً للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة.
 - 12- إمكان تحقيق عائد مجزٍ من الاستثمار وحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- بالاعتماد على الجدول (4) الذي يشير الى نشاطات هيئة استثمار البصرة التي اقترت مشاريع مختلفة بقيمة 3346 مليون دولار خلال المدة 2009 – 2017 ، وبتموسط سنوي قدره 371 مليون دولار ، موزعة على قطاعات مختلفة اهمها القطاع السياحي والقطاع الخدمي والقطاع السكني مع اهمال واضح للقطاعات الزراعي والصناعي ، غير ان اغلب هذه الاستثمارات لم تأت من تدفقات خارجية من المستثمرين الاجانب وانما جاءت من مستثمرين عراقيين فضلا عن ان اغلبها هي عبارة عن كلف ناجمة عن تدفقات داخلية لعراقيين مقابل الحصول على سكن لهم او على خدمات معينة .

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

وتبدو هذه الارقام غير كبيرة والسبب في ذلك مرتبط بعدم جودة المناخ الاستثماري في البصرة اذ إن عملية التحسين لمناخ الاستثمار في محافظة البصرة تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ويجب أن تتوفر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار في البصرة ويمكن إيجاز أهمها بالآتي (عبد الرضا ، 2012 ، 159) :

- 1- أن تتمتع البصرة بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي).
- 2- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار وثباتها مما يساعد على بناء ثقة المستثمر الأجنبي في مناخ الاستثمار.
- 3- أن تكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة (البيروقراطية).
- 4- إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.
- 5- توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في البصرة وإنشاء شبكة او مركز معلومات عن فرص الاستثمار في البصرة .
- 6- إقامة واستثمار المعارض الدولية لعرض البرامج المفصلة والكتيبات عن فرص الاستثمار في البصرة .
- 7- ربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير محليا فكلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي ، مما يشجع ذلك على زيادة الإنتاج مستقبلا ومنح مشاريع أخرى مما يؤدي إلى امتصاص أيدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة.
- 8- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات.
- 9- التخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية في حالي الاستيراد والتصدير وتوحيد الإجراءات الجمركية وتقليص البيروقراطية وفي استكمال القوانين المتعلقة بالاستثمار كحزمة واحدة.

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

جدول (4) عدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها التي اقرتها هيئة استثمار البصرة
خلال المدة 2009 - 2017

السنة	اسم القطاع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (مليون دولار)	المبلغ الاجمالي (مليون دولار)
2009	السياحي	3	38	40
	الخدمي	1	2	
2010	السياحي	1	35	524
	التجاري	4	24	
	السكني	1	220	
	الصناعي واللوجستي	2	245	
2011	السياحي	2	40	93
	التجاري	2	10	
	الخدمي	1	4	
	الزراعي	1	4	
	الصناعي واللوجستي	3	35	
2012	السياحي	1	1	1290
	التجاري	3	258	
	السكني	5	830	
	الخدمي	3	35	
	الزراعي	1	58	
	الصناعي واللوجستي	2	115	
2013	السياحي	5	38	232
	التجاري	4	19	
	السكني	1	6	
	الصناعي واللوجستي	14	169	
2014	السياحي	2	243	908
	التجاري	11	54	
	السكني	3	513	
	الخدمي	1	9	
	الصناعي واللوجستي	9	89	
2015	السياحي	1	74	93
	التجاري	1	4	
	الصناعي واللوجستي	1	15	
2016	السياحي	1	1	66
	التجاري	3	24	
	الخدمي	2	18	
	الصناعي واللوجستي	2	23	
2017	السياحي	2	42	100
	التجاري	4	11	
	السكني	1	6	
	الخدمي	4	8	
	الصناعي واللوجستي	2	33	

المصدر : هيئة استثمار البصرة ، نشاط هيئة استثمار البصرة للمدة من 2009 ولغاية 2017 ، صفحات متعددة

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

- 10- تكثيف تطبيق أنظمة الجودة والمواصفات الدولية ايزو 9000 وتوابعها على السلع المنتجة محليا في البصرة من اجل المقدرة التنافسية مع السلع الأجنبية داخل الدول العربية وخارجها.
- 11- إنشاء تطوير الأسواق المالية والبورصات في البصرة بشكل خاص عن طريق تحويل الاستثمارات إلى سندات وعقود قابلة للتداول المستمر في البورصات المحلية والدولية ، وذلك لاستقطاب الرأسمال الأجنبي ومناقسة الأسواق المالية الأجنبية المتطورة بما تقدمه من خدمات وأمان وحرية وقابلية للتداول وسيولة ومردود للمستثمرين.
- 12- ضرورة تأسيس موقع مركزي للمعلومات عن سوق العقار في البصرة وعلى وجه التحديد عقارات الدولة . وعلى المركز أن يوضح الإجراءات المناسبة المختلفة التي يمكن استخدامها للحصول على العقار والأرض في محافظة البصرة . وأن تتضمن هذه الإجراءات معلومات تفصيلية عن أراضي الدولة والإجراءات الواجبة للإتباع لإيجار أو شراء هذه الأراضي وجدول بأسعار إيجارات العقارات المملوكة للدولة .
- 13- تقتضي الضرورة تشريع قانون يحصر حق التصرف بالأراضي المملوكة للدولة بالهيئة الوطنية للاستثمار لكي تيسر عملية تخصيص الأراضي للمستثمرين بدلا من تشتتها على الوزارات المختلفة .

رابعاً : واقع الاستثمار في الانبار

تعد محافظة الانبار اكبر محافظات العراق من حيث المساحة اذ تبلغ مساحتها نحو 137 الف كيلومتر مربع وهو ما يعادل نحو ثلث مساحة العراق تقريبا . تمتلك الانبار تضاريس متنوعة وموارد مائية وفيرة وموارد بشرية كفوءة .

تتوافر في الانبار ثروة كبيرة من النفط والغاز ، اذ توجد فيها مكامن نفطية كبيرة بحاجة الى عمليات استكشاف اكثر لتقدير كميات الاحتياطي وجدواه الاقتصادية ، فضلا عن وجود حقول غاز كبيرة في الانبار مثل حقول غاز عكاز وحقل الريشة وفيها نحو 53 ترليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي . كما يوجد في الانبار العديد من الخامات الصناعية التي يمكن استخراجها بطريقة منجمية كالذهب والفضة والفوسفات والكبريت والحديد واليورانيوم . توجد في الانبار خط للسكة الحديدية بطول 522 كم يربط ما بين بغداد ومناجم عكاشات في القائم (الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية في العراق ، 2018 ، <http://investpromo.gov.iq/ar/province/anbar-province-2>).

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

وعلى الرغم من كل هذه المقومات إلا ان هناك نقصا واضحا في الخبرة والتقنيات والاموال اللازمة لاستثمار هذه الثروات. وهناك العديد من العوامل التي ادت الى تحجيم دور الاستثمار ورفع تكاليفه في الانبار ومن هذه العوامل والاسباب ما يلي (احمد ، 2015 ، 299) :

1. عدم الاستقرار الامني والسياسي
2. تدمير البنى التحتية في المحافظة بسبب الاعمال الارهابية لداعش
3. عدم وجود شركات التأمين التي تضمن للمستثمرين حقوقهم
4. تخلف النظام المصرفي وعدم وجود سياسة واضحة للائتمان والتسهيلات المصرفية
5. ارتفاع كلفة ومدة انجاز المعاملات
6. ضعف المؤسسات المعنية بتسهيل عمل القطاع الخاص
7. ضعف الترويج الاعلامي لابرار المحافظة كمنطقة جذب للاستثمارات
8. الفساد المالي والاداري

وتعرض هيئة استثمار الانبار من خلال موقعها الالكتروني لهيئة الاستثمار الوطنية العديد من الفرص الاستثمارية على المستثمرين الاجانب والعراقيين وفي قطاعات مختلفة ففي القطاع الصحي تم عرض 9 فرص استثمارية منها انشاء مستشفى عام بسعة 100 سرير ، ومدينة طبية متكاملة و 6 مراكز متخصصة لمعالجة الامراض المختلفة فضلا عن فرصة استثمارية اخرى تتعلق بإنشاء معمل اوكسجين طبي . وفي قطاع الاسكان تم عرض انشاء 7 مجمعات سكنية . وفي قطاع النقل عرضت فرصتان استثماريتان للربط السككي احدهما انشاء خط للسكك الحديدية بين الانبار وكربلاء بكلفة 1600 مليون دولار والاخرى تربط الرمادي بإطربيل وبكلفة 1881 مليون دولار . وفي قطاع الصناعة تم عرض 15 فرصة استثمارية اثنتان منها تتعلق بتأهيل وتطوير معمل الزجاج ومعمل انتاج النحاس والفرص الاخرى تتعلق بإنشاء معمل لانتاج الاسمنت والاسمدة وحامض الفسفوريك ومعمل لتدوير النفايات وغيرها فضلا عن انشاء مدينة صناعية في الرمادي . وفي قطاع السياحة هناك فرصتان استثماريتان لإنشاء فندقين في الانبار وثالثة لإنشاء مدينة العاب . وفي قطاع الخدمات تم عرض 6 فرص استثمارية خمس منها تتعلق بإنشاء مجمعات تجارية والسادسة لإنشاء موقف سيارات متعدد الطوابق (الموقع الالكتروني لهيئة الوطنية للاستثمار ، info@investpromo.gov.iq) .

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

خامسا : عناصر المناخ الاستثماري في العراق

يشير مناخ الاستثمار الى مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر . ويمكن التطرق الى عناصر المناخ الاستثمار على النحو الآتي (عبد الرضا وحسن ، 2015 ، 72 – 80) :

1- الاستقرار السياسي والأمني

إن الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولة يتعلق بتوافر الحد الأدنى المقبول من الاستقرار السياسي والأمني، فإذا كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة أو كان الأمن غير مستتب فإن المستقبل سيكون مجهولاً وبالتالي لا يستطيع أي مستثمر أن يتخذ قراراً وهو يعرف أن مصيره سيكون مهدداً في أية لحظة تحت طائلة الفوضى أو الانفلات الأمني، ويتخذ المستثمرون الأجانب قراراتهم الاستثمارية بعد أن يأخذوا بنظر الاعتبار ما يلي:-

- قيمة كلفة الحماية والأمن كنسبة من المبيعات.
- الخسائر المتحققة بسبب الجريمة كنسبة من المبيعات.

وفيما يتعلق بالعراق فإن الأوضاع الامنية والسياسية في تحسن مستمر ممكن أن تتطور لاحقاً ليشكل أحد العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي في العراق ، ومما يعزز البيئة الاستثمارية انضمام العراق إلى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة للبنك الدولي من خلال توفير التأمين ضد المخاطر السياسية ، كالضمانات ضد مخاطر نزاع الملكية والإخلال بالتعاقدات والحروب والاضطرابات الأهلية ، وهو ما سيسهم في تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق .

2- الإطار القانوني للاستثمار:

يعطي قانون الاستثمار في العراق رقم (13) لعام 2006 وتعديلاته اللاحقة عامي 2010 و2015 المستثمرين المحليين والأجانب المزايا والتسهيلات الآتية:

- حق الاحتفاظ بالأرض لأغراض مشاريع الإسكان بمقابل يحدد بينه وبين مالك الأرض.
- حق استئجار الأراضي اللازمة للمشروع ولمدة (50) عاماً قابلة للتجديد.
- حرية دخول رؤوس الأموال وخروجها وحرية تحويل الأرباح.

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

- يُعطى للمستثمرين الحق في توظيف اليد العاملة غير العراقية واستخدامها في حالة عدم توافر المؤهلات المطلوبة في العمالة العراقية.
- منح المستثمر الأجنبي والعاملين معه من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم.
- عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون.
- إعفاء المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات ترتفع إلى (15) سنة إذا كان المشروع مشتركاً مع مستثمر عراقي تزيد مساهمته عن 50%.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية.
- ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع تصل إلى 100%.
- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك.
- حق الأجانب في التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية .
- ضمان المساواة بين المستثمرين العراقيين والأجانب من حيث الحقوق والالتزامات .
- ضمان إمكان التأمين على المشاريع الاستثمارية ضد المخاطر غير التجارية
- عدم فرض أية قيود على صادرات المشروع سواء تم التصدير مباشرة أم من خلال طرف ثالث .
- ضمان عدم فرض أي أنواع من التسعير الإلزامي على منتجات المشاريع الاستثمارية وكذلك عدم فرض قيود على توزيع الأرباح .

3- النظام القضائي

إن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية السائدة بل يعني فوق ذلك فاعلية القانون بالقدرة على تطبيقه بصورة سليمة ، الأمر الذي يشير إلى مدى توافر نظام قضائي فاعل وعادل من جهة وسلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية من جهة أخرى . وفاعلية القضاء لا تتطلب فقط العدل والسرعة والقدرة على تنفيذ الأحكام ، بل تتطلب أن يكون ذلك بكلفة معقولة . وتعد الثقة بالنظام القضائي وعدد الأيام اللازمة لفض المنازعات من المسائل المهمة التي تهتم بها الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في دولة ما . وعلى الرغم من بعض نقاط الوهن التي تؤثر

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

على النظام القضائي في البصرة إلا أنه يمتلك من العدل والفاعلية ما يبسر جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق . قام العراق بالتوقيع على اتفاقية الرياض للتعاون القضائي لسنة 1983، والتي بموجبها تعد الأحكام القضائية الصادرة في إحدى الدول الأعضاء نافذة في الدولة العضو الأخرى إذا كانت معترفا بها في تلك الدولة.

4- البيئة المالية

تتمثل البيئة المالية المستقرة بتحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد منخفضة وعلاقات صناعية جيدة وأسعار صرف مستقرة. إن المستثمرين الأجانب يعدون التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق ، وعندما تزيد معدلات التضخم أو تتذبذب وبشدة أسعار صرف العملات المحلية أو تتعدد أسعارها سينعكس ذلك على القرارات الاقتصادية ، ولذلك فإن سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد شهد العراق معدلات تضخم منخفضة بعد عام 2010 لاسيما بعد استقرار أسعار الوقود اذ لم تزد عام 2015 عن 1.44%. وفي المقابل تتميز العملة العراقية باستقرار واضح كان له إيجابيات ملموسة على حركة المعاملات والتبادلات التجارية الاقتصادية.

5- فاعلية اقتصاد السوق:

ويكمن في تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته ، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير السوق بما في ذلك سوق العمل ، ويتطلب تحرير الاقتصاد تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي ، باستخدام اللوائح بالنظم والتشريعات والتمويل اللازم لتطويره ، لكي يستطيع أن يؤدي دوراً ريادياً في الاقتصاد العراقي. والواقع أن العراق يسير بالاتجاه الذي يؤدي إلى تعزيز اقتصاد السوق وتقليل دور الدولة في الاقتصاد العراقي وهو ما يؤشر احد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق .

6- البنية الأساسية

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

من العناصر الأخرى للبيئة الاستثمارية ، ما يتعلق بتوافر عناصر البنية الأساسية أو البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات واتصالات وطاقة ومياه . ويحتاج العراق إلى استثمارات كبيرة لتطويرها لأن الشركات الأجنبية تهتم كثيراً بمدى توافر البنية التحتية الذي يؤثر كثيراً في طبيعة القرار الاستثماري لها ، ففي قطاع الكهرباء مثلاً يعد الوصول إلى الإمدادات الكهربائية الموثوقة بسعر معقول أمراً أساسياً بالنسبة للشركات وعندما تتسم الإمدادات الكهربائية بالانقطاع المؤقت والاختلاف في الفولتية فإن ذلك يلحق الضرر بالآلات ، وتميل الشركات إلى الاعتماد الذاتي على الإمدادات مما يجعل الكلفة أكبر من تكلفة التوريد المنتظم من وحدات الكهرباء ، وتشير بعض التقديرات إلى أن الكلفة التي يتحملها المستخدمون تساوي 5% من المبيعات السنوية ومن ثم تجعل الإمدادات الكهربائية الضعيفة الاستثمارات أقل إنتاجية ولا تشجع على الاستثمارات الجديدة. توفر البنية التحتية للنقل فرصاً للشركات للبيع والشراء في أسواق مختلفة كذلك تشجع البنية التحتية الفعالة على جذب المستثمرين ، وتؤدي تكاليف النقل الدولي المتدنية إلى تشجيع التجارة ذاتها إذ توفر حافزاً للاستثمار في القطاعات الأخرى .

سادساً : السياسات الاستثمارية في العراق

تؤثر جودة السياسات الاستثمارية بشكل مباشر على قرارات المستثمرين سواء كانوا محليين أم اجانب . فضلاً عن ان الشفافية وحماية الممتلكات وعدم التمييز تعد مبادئ اساسية في السياسات الاستثمارية الرامية لتعزيز الجهود لخلق مناخ استثماري سليم لجميع المستثمرين . ولقياس مدى فعالية السياسات الاستثمارية ينبغي تحديد اهم الاساليب الحكومية في المجالات الآتية :

1- بدء النشاط التجاري

تشمل جميع الإجراءات المطلوب من الدول العمل على تحسينها حتى يتسنى لرجال الأعمال البدء في ممارسة نشاطهم التجاري في أسرع وقت ممكن. تتضمن الإجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة واستكمال جميع المتطلبات والإشعارات بما في ذلك الوقت والتكلفة وطبيعة الشركة وعدد العاملين ، وكذلك رأس المال المطلوب.

يشكل قانون الاستثمار الوطني الجديد الإطار القانوني للاستثمار. على الرغم من ذلك ، ما يزال المستثمرون المحتملون يواجهون عوائق كبيرة لفهم الخطوات الأساسية للبدء بتشغيل الأعمال في العراق نظراً للتعقيد الموجود في القوانين والأنظمة والإجراءات الإدارية الحالية. إضافة إلى ذلك ما تزال هنالك حاجة لأنظمة تنفيذية لقانون الاستثمار.

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

لم يحقق العراق تطورا يذكر في مجال تسهيل إجراءات استخراج التراخيص وتقليص التكلفة وعدد الإجراءات والمدة الزمنية للانتهاء من جميع تلك الإجراءات والخطوات القانونية للبدء في أي مشروع تجاري فقد بقي عدد الاجراءات المطلوبة في العراق لاستصدار تراخيص تجارية 11 اجراء بين عامي 2007 و 2011 فيما بقيت المدة الزمنية المستغرقة لإنهاء تلك الإجراءات 77 يوما ، فيما ارتفعت تكلفة البدء في المشاريع التجارية في العراق من 65.9% من متوسط دخل الفرد عام 2007 الى 107.8% عام 2011 (اسماعيل وحسن ، 2017 ، 12) . غير ان العراق تمكن من تخفيض إجمالي عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل إحدى الشركات في العراق عام 2017 الى 8 اجراءات و 26 يوم و 43,3% كتكلفة تسجيل من دخل الفرد

(الجبوري ، 2018 ، <http://fcds.com/economical/1073>)

2- تسجيل الملكية

يعتبر تسهيل إجراءات نقل سند الملكية من البائع إلى المشتري من المميزات التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى، حيث يفيد سند ملكية العقار التجاري في تمكين مالكة من استخدامه لدى البنوك إذا أحتاج المستثمر إلى توسيع نطاق أعماله، وتقديمه كسند ضمان لأخذ قرض جديد. يشمل تسجيل الملكية ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

- عدد الإجراءات الضرورية لنقل الملكية.
- الوقت بالأيام اللازمة لتغطية إجراءات نقل الملكية.
- التكلفة من قيمة العقار، وتشمل الرسوم وضرائب نقل الملكية وأي مبالغ تدفع للتوثيق .

ولم يتخذ العراق الاصلاحات الضرورية من أجل تسهيل الإجراءات الضرورية لنقل الملكية وتحفيز المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى تخفيض محدود متوسط نسبة التكلفة الخاصة بنقل الملكية من قيمة العقار عام 2011 مقارنة بعام 2007 اذ انخفضت التكلفة من قيمة العقار في العراق من 6,6% عام 2007 الى 6,4% عام 2011 (اسماعيل وحسن ، 2017 ، 12) . غير العراق حقق تطورا كبيرا في هذا المؤشر عام 2017 اذ لم يعد يحتاج العراق الى اكثر من 5 اجراءات من اجل تسجيل ملكية المشروع و انخفضت نسبة تكلفة تسجيل العقار الى 5,7% من قيمة العقار ، لكن العراق يحتاج الى 54 يوما لتسجيل العقار (الجبوري ، 2018 ، <http://fcds.com/economical/1073>) .

3- حماية المستثمرين

يركز مؤشر "حماية المستثمرين" على الوسائل المتبعة من أجل حماية الأقلية المساهمة في أصول الشركات من مجلس الإدارة، بعدم إساءة استخدام نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم .

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

تتراوح قيمة المؤشر الكلي من صفر إلى 10 ويشمل 3 مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر الإفصاح، الذي يقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين بسبب عدم تحمل المسؤولية والتربح الشخصي.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ويقيس قدرة المساهمين على مقاضاة المديرين ومجلس الإدارة من حيث سوء الإدارة والأسلوب الذي ينتهجه مجلس الإدارة.
- مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى.

يسعى العراق الى توفير الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية من خلال الضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار العراقي وكذلك من خلال الضمانات التي كفلها انضمام العراق الى المؤسسات الدولية ومنها (الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية في العراق ، 2019 ،
:(<http://investpromo.gov.iq/ar/province/anbar-province-2>)

- تفعيل مساهمة العراق في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
- اكتمال انضمام العراق الى اتحاد هيئات تشجيع الاستثمار الدولية (مجموعة البنك الدولي) في عام 2008 والمشاركة في بعض انشطتها
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية
- تصديق العراق على تعديل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية عام 1980
- حصلت موافقة مجلس الوزراء على الانضمام الى اتفاقية نيويورك 1958 والخاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها .

وعلى الرغم من ذلك لم يحق العراق تطورا ملحوظا في قيم هذا المؤشر اذ بلغ في عامي 2009 و2011 بالنسبة لمؤشر نطاق الإفصاح ومؤشر سهولة قيام المستثمرين بإقامة الدعاوى 4 من 10 ثم ارتفع الى 4,7 عام 2017 وهذا يشير الى تضارب المصالح ، فيما حافظ مؤشر حماية المستثمرين على مرتبته خلال العامين المذكورين وبنحو 4,3 من 10 ثم ارتفع الى 4,7 عام 2017 . 4. التجارة عبر الحدود وهو ما يشير الى تدني حوكمة الشركات وضمن حقوق المستثمرين (الجبوري ، 2018 ، <http://fcds.com/economical/1073>) .

4- التجارة عبر الحدود

يقيس المؤشر الوقت والتكلفة باستثناء الرسوم الجمركية المرتبطة بالبضائع المصدرة والمستوردة عن طريق النقل البحري، اللازمة لتسجيل واستكمال جميع الإجراءات القانونية للمعاملات الخاصة بالتصدير أو الاستيراد، حيث يتضمن المؤشر جميع الوثائق والمستندات التي يحتاجها التاجر لتصدير أو

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

استيراد البضائع عبر الحدود. يشمل المؤشر أيضا الوقت الذي يستغرق في تعبئة البضائع بالحاويات في المستودعات لمغادرة ميناء الدولة. بينما يشمل الاستيراد جميع الإجراءات المطلوبة منذ وصول السفينة إلى ميناء الدولة حتى تفرغها من الحمولة وإيصال البضائع إلى المستودعات.

تطلب الجمارك في العراق تقديم المستندات الآتية:-

أ. التصريح الكمركي

ب. الفاتورة التجارية مصادق عليها من غرفة التجارة والسلطات القنصلية

ج. مستندات الشحن.

د. شهادة المنشأ. حسب ما جاء في قانون الكمارك رقم 23 قد يطلب مدير عام الكمارك شهادة منشأ منفصلة، عادة تكون مصدقة من غرفة التجارة أو أي جهة مماثلة في بلد المنشأ.

هـ. شهادات المقاييس والبيطرة والصحة والسلامة الغذائية والصحة النباتية (ذات الصلة).

و. لا يشترط النظام الكمركي الفحص على البضاعة قبل الشحن.

لم يستطع العراق ان يخفض عدد الإجراءات والمستندات المطلوبة لإتمام عملية النقل اذ بقيت الحاجة الى 10 مستندات لازمة لإتمام عمليتي الاستيراد والتصدير عامي 2009 و2011. وقد نفذ العراق بعض الاصلاحات التي خففت من الوقت اللازم للتصدير والاستيراد وتكلفة الحاويات المعدة للتصدير والاستيراد ، اذ انخفض الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير في العراق من 102 يوم عام 2009 الى 80 يوم عام 2011 ، وانخفض الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد من 101 يوم عام 2009 الى 80 يوما عام 2011 . وانخفضت تكلفة التصدير لكل حاوية من 3900 دولار عام 2009 الى 3550 دولار عام 2011 ، فيما انخفضت تكلفة الاستيراد لكل حاوية من 3990 دولار عام 2009 الى 3650 دولار عام 2011 . نجح العراق عام 2017 في تخفيض تكلفة التصدير الى 504 دولار وكلفة الاستيراد الى 175 دولار في حين انخفض الوقت اللازم للتصدير الى 46 يوما والوقت اللازم للاستيراد الى 75 يوما (اسماعيل وحسن ، 2017 ، 12) .

سابعاً : موقع العراق في المؤشرات الدولية للاستثمار

تكمن اهمية دراسة تصنيف البلد في المؤشرات الدولية بأنه يبين قوة الدولة وفاعلية سياستها التنموية ، ومدى وجود بيئة تنافسية تؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية ، ورفد صانع القرار السياسي بأولويات الاصلاح الهادفة الى زيادة الانتاج وتحقيق التنمية . تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري ، من خلال

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دون تمكنها من جذب الاستثمارات. وقد أثبتت الدراسات الإحصائية أن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والبلد الذي يحرز موقعا متقدما في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة. وفي هذا السياق يشهد العراق تدنيا واضحا في المؤشرات الدولية للاستثمار والتي يمكن الإشارة الى أهمها وعلى النحو الآتي:

1- مؤشر اداء الخدمات اللوجستية

يعد مستوى الخدمات اللوجستية من العوامل الأساسية المؤثرة في بيئة الاعمال لانه يؤدي الى تفليل الوقت والكلفة، ويتضمن هذا المؤشر ست مكونات رئيسة هي: الجمارك، والبنية التحتية، وسهولة الشحن الدولي، وجودة الخدمات اللوجستية، والمعدلات الزمنية لادائها، وتتبعها الى السياسات الاجرائية التي يمكن تدعيم تحسين كل عنصر. وقد جاء العراق في عام 2018 في ذيل الترتيب في مؤشر الخدمات اللوجستية وبالمرتبة 192 عالميا متقدمة على ليبيا ومتخلفة عن الصومال التي حلت في المرتبة 189 عالميا، فيما جاءت الامارات العربية بالمرتبة 11 عالميا (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، 22)

2- مؤشر سهولة الاعمال التجارية

من بين هذه المؤشرات المهمة اليوم هو مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي وهو يبين بشكل واضح وصريح مدى ملائمة بيئة الاعمال للاستثمار فيها فكلما كان عدد الاجراءات التي يعتمدها أكثر عدداً وأطول وقتاً وأكثر كلفة كلما يدل على سوء بيئة الاعمال.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم الانظمة التي تؤثر على 10 مجالات تجارية وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وانفاذ العقود، وتسوية حالات الاعسار. دخل العراق في هذا المؤشر لأول مرة عام 2005، على وفق هذا المؤشر احتل العراق المرتبة 114 في المؤشر لعام 2005 من أصل 155 تراجع هذا المؤشر إلى 145 عام 2006 من أصل 175 دولة ضمها المؤشر وتراجع بعدها إلى المرتبة 146 عام 2007. وعلى ذلك وعلى وفق هذا المؤشر فإن بيئة أداء الأعمال تعاني من صعوبات عديدة متعلقة بتأسيس المشاريع

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

واستخراج التراخيص وحماية المستثمر وغير ذلك ، مما يتطلب العمل على تذليل ذلك ضمانا لسهولة أداء الأعمال . واستنادا الى هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي عام 2019 والذي تتمحور بياناته من يونيو 2017 الى يونيو 2018 ، فقد جاء العراق بالمرتبة 171 عالميا (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2019 ، 23) . يحتاج تحسين هذا المؤشر الى الكثير من العمل من اجل تسهيل الأمور للمستثمرين وذوي الاعمال للانطلاق من اجل انشاء المشاريع الجديدة وبأقصر مدة زمنية ممكنة وذلك باختزال الروتين وإزالة المصاعب وتشجيع الاستثمارات الجديدة .

3- مؤشر الحرية الاقتصادية

تعد الحرية الاقتصادية من أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية فهي الطريق الأمثل للوصول إلى مستوى متقدم من النمو والرفاء الاقتصادي ، وتقاس تلك الحرية من خلال عدة متغيرات والتي تعمل على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد ، وانطلاقا من أهمية تلك المتغيرات ، تعمل عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية التي من أهمها مؤسسة هيرتاج فاندويشن بالتعاون مع صحيفة ((وال ستريت)) التي قامت بإصدار هذا المؤشر منذ عام 1995 ، فضلا عن صدوره من قبل مؤسسات أخرى منها مركز دبي المالي العالمي ومعهد فريزر الكندي .

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ، إذ تعد مؤسسة هيرتاج أهم المؤسسات في هذا المجال وتقوم بنشر مؤشر الحرية طبقا للمؤسسة باختيار 50 متغيرا اقتصاديا يضم 10 مجموعات تشمل ما يلي :-

- أ- السياسات التجارية : تقاس من خلال المتغيرات الفرعية كمعدل التعريف الكمركية المرجح ، مدى وجود حوافز غير كمركية ، الفساد في الخدمات الكمركية .
- ب- الموازنة : تقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي .
- ت- التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد : يقاس من خلال الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد ، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات ، الناتج الاقتصادي الحكومي ، حصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة .
- ث- السياسة النقدية : تقاس من خلال معدل التضخم المرجح .
- ج- استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية : يقاس من خلال القيود على الملكية الأجنبية للأراضي ، المعاملة بالمساواة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ، مدى وجود قيود على تحويل الأرباح للخارج ، مدى توافر التمويل المحلي للشركات الأجنبية .
- ح- التمويل والنظام المصرفي : يقاس من الملكية الحكومية للبنوك ، مدى وجود قيود على فتح فروع للبنوك الأجنبية ، الأنظمة المصرفية الحكومية ، مدى الحرية في تقديم أشكال الخدمات المالية

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

كافة. سياسات الأجور والأسعار : تقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور ، دور الحكومة في تحديد الأجور .

خ- حقوق الملكية : تقاس من خلال مدى انتشار أنشطة التهريب والقرصنة على الملكية الفكرية
د- التشريعات والإجراءات : تقاس من خلال رصد مدى سهولة الحصول على تراخيص مزاولة الأعمال ، البيروقراطية ، قوانين وأنظمة العمل وحماية المستهلك والعامل .

وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر على وفق درجة تحرر اقتصادها إلى أربع فئات وهي :-

- دولة ذات اقتصاد حر (1- 1.99) نقطة .
- دولة ذات اقتصاد شبه حر (2- 2.99) نقطة .
- دولة ذات اقتصاد غير حر (3-3.99) نقطة.
- دولة ذات حرية اقتصادية معدومة (4- 5) نقاط .

أي كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على تأثير أكبر للدولة في الاقتصاد (بمعنى حرية اقتصادية أقل) .

ويصنف العراق ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة ، إذ بلغت درجة المؤشر 4.9 وذلك مدار الأعوام (1997- 2001) ، ارتفعت هذه الدرجة إلى 5 عام 2002 وهي أقصى درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية مشيرة إلى عدم وجود حرية اقتصادية وإلى زيادة التضييق على النشاط الاقتصادي وزيادة سيطرة الدولة أو القطاع الحكومي . ونظرا لعدم توفر البيانات الكافية خلال الأعوام (2003 – 2018) فلا يوجد ترتيب للعراق في مؤشر الحرية الاقتصادية ، في حين احتل العراق المرتبة 153 عالميا عام 2001 تراجع إلى المرتبة 156 من بين 161 دولة شملها المؤشر عام 2002 ، كما احتل العراق المرتبة 19 عربيا تقدم إلى المرتبة 17 عام 2001 عربيا والمرتبة 18 عام 2003 (عبد الرضا وحسن ، 2015 ، 123) .

إن تصنيف العراق ضمن مجموعة الدول المعدومة الحرية الاقتصادية خلال المدة التي سبقت عام 2003 ، أمر منطقي جدا بسبب السياسات والإجراءات الاقتصادية التي كانت تتبناها الحكومة السابقة قبل عام 2003 ، إذ عمدت الدولة في تلك المدة إلى التدخل وإلى حد كبير في الحياة الاقتصادية ، إلا أن الوضع بعد عام 2003 اتجه نحو التغيير ، إذ أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية دعم وتنشيط القطاع الخاص ليضطلع بدوره في الحياة الاقتصادية من خلال إصدار القوانين ومحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي المتردي بما يسمح بإعطاء حرية أكبر ، ونستطيع القول بالرغم من عدم توافر بيانات كافية نتيج لنا معرفة درجة المؤشر ، فأن هناك تحسنا بسيطا في الحرية الاقتصادية في العراق، إلا أن هذا التحسن بقي في إطار المجموعة نفسها.

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

4- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

وهو مقياس مركب يوضح مدى توافر امكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المختلفة . وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من اجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الافضل الى الاسوأ بحسب القيم الاعلى للدرجات . ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات ال 56 على 11 مؤشرا فرعيا هي : مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ، مؤشر البيئة المؤسسية ، مؤشر بيئة اداء الاعمال ، مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ اليه ، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية ، مؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الاداء اللوجستي ، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشر اقتصاديات النقل ، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي .

جاء ترتيب العراق في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2018 بالمرتبة 106 من اصل 109 دولة فيما يقع المتوسط العام للدول العربية بالمرتبة 68 . وبلغت قيمة المؤشر في العراق 24 درجة مئوية من اصل 100 درجة وهو منخفض كثيرا قياسا الى متوسط الدول العربية الذي يبلغ 41 درجة مئوية . فيما احتل العراق المرتبة 106 عالميا في هذا المؤشر عام 2019 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2019 ، 62) .

ثامنا : دور هيئات الاستثمار في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي

يمكن لإجراءات الاستثمار ان يكتب لها النجاح اذا ما طبقت كسياق وليس كبديل عن السياسات الأوسع لتحسين مناخ الاستثمار . وعند خلق الدولة لمناخ استثماري مناسب يمكن ان تكون إجراءات تشجيع وتسهيل الاستثمار أدوات مفيدة في جذب المستثمرين .

يعكس النمو المطرد في عدد هيئات الاستثمار المحلية الأهمية المتزايدة التي توليها الحكومات لتشجيع وجذب الاستثمارات ، ولكن ما لم يوجد التزام كامل من الحكومة المركزية او المحلية تجاه هيئات الاستثمار فمن غير المحتمل أن تحقق هذه الهيئات النجاح في جذب المستثمرين . وينبغي أن تمول هذه الهيئات بشكل كافي من اجل جذب والحفاظ على الطاقم المؤهل والمحفز . وتوضح التجارب ان هيئات الاستثمار التي تتمتع بعلاقات جيدة مع الحكومة وتضم ممثلين عن القطاع الخاص في مجالس إدارتها تحظى بوضوح ومصداقية عالية ومن ثم امتلاك سجل جيد في جذب الاستثمارات . كما يجب أن تكون هذه الهيئات ديناميكية وقابلة للتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ، وهو أمر في منتهى الأهمية للدول التي تمر بتحولات اقتصادية كبيرة . تستطيع هيئات الاستثمار أداء دور بالغ الأهمية في تنسيق الاتصال الفعال بين المستثمرين والحكومة . وتعد الهيئة المصدر الرئيس لصناع السياسة الحكومية حول الأمور المهمة للمستثمرين من جانب ومن خلال اتصالها الفعال والمنتظم مع الحكومة والمؤسسات

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

الحكومية المعنية يمكن أن تشكل الهيئة قناة اتصال فعالة للمستثمرين حول أنشطة الحكومة التي تؤثر في المناخ الاستثماري من جانب آخر . وكلما كانت الهيئة تتمتع باستقلالية أكبر كانت أكثر فاعلية في رسم السياسات واتخاذ القرارات ومن ثم تصبح أكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية

إن مسؤولية تسويق بلد أو اقتصاد ما كموقع جاذب للاستثمار لا يقع على عاتق هيئات الاستثمار بمفردها بل تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد .

مراحل ترويج الاستثمار :

1- رصد آراء المستثمرين الايجابية منها والسلبية

2- بناء الانطباع العام عن البلد أو المحافظة وتسويقها كموقع جاذب للاستثمار

3- استهداف المستثمر الحالي والمحتمل وتوليد الاستثمار . لا شك ان فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرتبهة بمدى ملائمة البيئة الاستثمارية لاحتياجات ومتطلبات انواع معينة من القطاعات الاقتصادية والشركات إذ أنها تتأثر بعدة عوامل منها : مدى نجاح الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين ، مدة دقة قاعدة البيانات التسويقية ، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب عمل هيئة الاستثمار في التعامل مع المستثمرين ، فضلا عن فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة الاستثمار لاسيما فيما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها .

4- خدمة المستثمر : تعد هذه المرحلة ذات طبيعة شخصية أكثر من المراحل الأخرى لأنها تتضمن تطوير علاقة على أساس شخص – لشخص بين كل من الشركة وشخص محدد داخل هيئة الاستثمار ، لذلك تعمل الهيئة على التأكد من أن زيارة موفد الشركة تسير بيسر وسلاسة . وان انطباع ممثلي الشركة سيكون ايجابيا عند مغادرتهم البلد ، إذ عندما تقرر الشركة المستهدفة القيام بزيارة البلد فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف عدة في آن واحد مثل : تقييم ظروف العمل ، تقييم أوضاع العمالة الماهرة وكلفتها ، مدى توافر المرافق المناسبة ، مدى توافر مدخلات الإنتاج المحلية ، تقييم نوعية الخدمة المقدمة من قبل هيئة الاستثمار ، نوعية الحياة في البلد ، والمشاعر السائدة تجاه الاستثمارات الأجنبية وإقامة الأجانب في البلد .

تأسيسا على ما سبق تعد الخدمة الجيدة التي تقدمها الهيئة للمستثمرين حاسمة في تكوين انطباع ايجابي لديهم ينقلونه الى المستثمر المحتمل عند الاجتماع به . إن قدرة هيئات الاستثمار في جذب الاستثمارات يجب ان تدعمها بيئة مرنة لأداء الأعمال ومناخ استثماري جاذب. وتؤكد هذه النتيجة أن دور هيئة الاستثمار يصبح اكثر سهولة في ظل بيئة أعمال مرنة ومناخ استثماري أفضل ومن ثم قدرة أكبر على

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

إقناع المستثمرين بميزات الاستثمار . لذلك يعد وجود هيئات الاستثمار في بلد ما ليس كافياً لمنافسة الدول الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية . وعلى الرغم من ذلك تؤدي هيئات الاستثمار دوراً مهماً في تعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي . إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن وجود هيئات الاستثمار يضاعف من الحصة الإجمالية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية التي لديها مثل هذه الهيئات بمعدل مرتين ونصف مقارنة بالدول النامية التي لا يوجد فيها هيئات تشجيع الاستثمار .

والمعروف أن قانون الاستثمار العراقي الرقم 13 لعام 2006 قد جعل من الهيئة الوطنية للاستثمار مسؤولة عن وضع استراتيجية وطنية عامة للاستثمار، وان تحدد القطاعات الأكثر أهمية ، وتقوم بإعداد خارطة استثمارية ، وقوائم بفرص الاستثمار للمشاريع الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً . في حين أعطى للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم تشكيل هيئات الاستثمار في المناطق الخاضعة لها تتمتع بصلاحيات منح إجازات الاستثمار ، والتخطيط الاستثماري ، وتشجيع الاستثمار (عبد الرضا ، 2012 ، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=290295>)

وقد اكد 87% من المستثمرين المحليين والاجانب من خلال استبانة وزعت على 100 مستثمر بان هيئات الاستثمار قد نجحت احيانا في تطبيق قانون الاستثمار مما اسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .

تاسعا : محددات الاستثمار في العراق

يتجه الاستثمار بشكل عام إلى الاقتصادات التي توصف بأنها جاذبه له والتي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى هذا البلد دون ذلك ، إذ أن تراجع الحافز لدى المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى بلد معين يتوقف على عدد من المحددات أو العوائق التي تواجه هذه الاستثمارات فتحول دون جذبها (استثمارات أجنبية) ، أو تؤدي إلى هروبها (استثمارات محلية) ، وتتمثل هذه المحددات العوائق بالنسبة للاقتصاد العراقي في الآتي :

1- يسهم الفساد الإداري والمالي في عرقلة قدوم الاستثمار الأجنبي نحو العراق ، وهذا ما أوضحتها منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العراق الذي أظهر فيها العراق تقدماً ملحوظاً واحتل مرتبة متقدمة في قائمة الدول المشهورة بالفساد ، يشير تقرير لمنظمة الشفافية العالمية لعام 2017، الى أن العراق قد تخلف إلى المرتبة 169 في عام 2017 في مؤشر مدركات الفساد الذي يغطي 180 دولة (المولوي 2018 ، <http://www.bayancenter.org>) / وأثبت كثير من الدراسات أن رؤوس الأموال تحجم عن الاستثمار في الدول ذات معدلات الفساد العالية. وعلى الرغم من أن الخطر مقبول في الاستثمارات بشكل عام، فإن الخطر الناتج عن الفساد لا يمكن التنبؤ بتأثيره، وقد يؤدي هذا الخطر لفشل الاستثمارات بشكل كلي. وبهذا التأثير السلبي للفساد على الاستثمارات، يؤثر الفساد بالتالي على

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

النمو الاقتصادي، وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن ضعف النمو الاقتصادي في كثير من دول أميركا الجنوبية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الفساد. ولقد أشار المنتدى الاقتصادي العالمي بأن الفساد يزيد التكاليف في العالم وفي القطاع الخاص بمعدل أكثر من 10%. ووفقاً للدراسات الاستقصائية لمجموعة البنك الدولي للعام 2016 فقد وُجد أن 53.2% من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتبرت الفساد بمثابة العقبة الرئيسية أمام ممارسة الأعمال التجارية. ان الفائدة التي تجنيها الأعمال التجارية من خلال مكافحة الفساد والشفافية والحوكمة في الشركات، تتمثل في : توفير التكاليف وتقليل المخاطر والنمو المستدام (البنك الدولي ، 2018 ، <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report>)

2- يخلق غياب قوانين في مجالات تهتم المستثمرين الأجانب أيضاً الغموض لديهم. ويتضمن ذلك عدم تنفيذ قوانين للمنافسة وحماية المستهلك والتي تعد أساسية لإعطاء جميع الأعمال فرصةً متساويةً في السوق . لا يوجد قانون أراض شامل في العراق. ويحدد القانون المدني لسنة 1951 الحقوق العامة، بما في ذلك الحقوق بين ملاك الأراضي وبين الملاك المشتركين. وتغطي قوانين وأنظمة أخرى الضرائب على العقارات، وحقوق الملكية، والتسجيل، والملكية الأجنبية . يعد قانون التسجيل لسنة 1971 التشريع الرئيس الذي يحكم تسجيل الأراضي. وبموجب هذا القانون، تم إنشاء سجل للأراضي في بغداد وفروع للتسجيل في جميع أنحاء البلاد. ويقيد القانون الوصول إلى المعلومات حول الأراضي بمالك الأرض، وأصحاب الحقوق على الأرض، والقضاء وأية سلطة حكومية. يضع القانون نظاماً عملياً، لكن "قلة الشفافية ودرجة التوقع وبطء الإجراءات القضائية لتسوية النزاعات. ويكمن الخطأ في التطبيق وليس في نص القانون". يجيز القانون العراقي للشركات تسوية نزاعاتها بموجب قانون غير عراقي أو في محاكم غير عراقية، باستثناء النزاعات المتعلقة بالأراضي في العراق والنزاعات العمالية في العراق. ويعد تنفيذ الأحكام القضائية أمراً شائعاً .

3- عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد عائقاً رئيساً في جذب الاستثمارات أو توسيعها في الاقتصاد العراقي ، فالبيئة السياسية العراقية غير مكتملة الملامح وأن إقامة ديمقراطية حقيقية ما زالت في طور تكوين بما يمكن أن تنطوي عليه من تعددية سياسية وعلاقة متوازنة بين الأحزاب السياسية ومكافحة الإرهاب وإقامة المؤسسات التي تضمن سلامة الاستثمارات .

4- ضعف القطاع المالي : يتكون القطاع المالي من المصارف وأسواق المال فضلا عن قطاع التأمين، إذ يحتل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة دوراً مهماً في التوسط بين المدخرين والمستثمرين، ويقفل من كلف توفير المعلومات بين أطراف السوق. ويمثل التطور في السوق المالية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء لأنها تسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند توفر الموجودات، وأنها تسهل على المستثمر الخروج من السوق

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

بأقل الخسائر. القطاع المالي في العراق لم يزل دون المستوى المطلوب، وهو يفتقر إلى الكفاءة اللازمة والتي تمكنه من ان يؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد العراقي من حيث تأثيراته في توفير الائتمان اللازم والسيولة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

5- يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات وغيرها . وعلى الرغم من ذلك التحسن النسبي البسيط إلا أن البنية التحتية ما تزال تعاني من التخلف والإهمال مثل خدمات البلدية كالماء والكهرباء ، وما يعكسه ذلك من تراجع في مستوى القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي

6- على الرغم من التأكيد على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في العملية الاقتصادية وفي تحريك الاقتصاد على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا إن نسبته استمرت بالانخفاض نظراً لضعف إمكاناته قياساً بالقطاع العام . وعلى الرغم من ذلك فقد نشط القطاع الخاص المحلي في العراق بشكل ملحوظ في قطاع التجارة ، إلا انه بشكل عام بقي ضعيفاً لاسيما في القطاعات الإنتاجية وغير قادر على تولي مسؤولية إدارة النشاط الاقتصادي الخاص بشكل فاعل ، مما يشكل إعاقة حقيقية للاستثمار ، إذ تتطلب العملية الاستثمارية وجود أفراد ومؤسسات وشركات لديها الخبرة الكافية والموارد المالية والتقنية اللازمة للدخول في عملية الاستثمار (عبد الرضا ، 2012 ، 126 – 128)

عاشرا : السياسات المقترحة لجذب الاستثمارات الى العراق

إن عملية تحسين مناخ الاستثمار في العراق تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، والتي تتمثل بالدرجة الأساس بالعامل السياسي والأمني ، إذ إن عدم الاستقرار السياسي والأمني له أثر واضح وكبير في عملية الاستثمار في العراق ، برغم أن هذه المسألة يمكن تجاوزها من خلال إقامة المناطق المحمية التي تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي مناطق محددة آمنة أسوة بشمال العراق الذي شهد تقدما واضحا في هذا المجال فضلا عن إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة من دون رسوم كمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة لأغراض التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير ، كما سيسهم توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في العراق تكون متاحة للجميع في تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه وتعزيز الاستثمار المحلي

وتأسيسا على ما سبق يمكن تبني استراتيجية لجذب الاستثمار تقوم على مجموعة أسس تتضمن الآتي (عبد الرضا ، 2012 ، 154) :

1- العمل الجاد من اجل تحسين الوضع الأمني في البلد مع التركيز على إقامة المناطق المحمية كخطوة أولى لجذب الاستثمار.

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

2- دعم الاستثمار المحلي بشكل خاص وتقديم الحوافز والاعفاءات التي تحقق زيادة في تدفقاته والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كمكمل للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه، فضلاً عن التركيز على دعم المشاريع الصغيرة على وجه الخصوص.

3- تدريب الكوادر الوطنية وتبني سياسات من شأنها رفع نوعية ومهارة العمل، فضلاً عن التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية الاقتصادية في البلد.

4- ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهمية ذلك بالنسبة للمجتمع وتطوير اقتصاد البلد.

5- توفر الإرادة الوطنية لجذب الاستثمار التي تعد احد ابرز العوامل المهمة لنجاح أي استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار، وذلك من خلال ترجمتها إلى إجراءات تشريعية وتنفيذية وعلى المستويات كافة.

6- تطوير المعايير المحاسبية لتتماشى مع المعايير الدولية.

7- التركيز على تطبيق مبدأ حوكمة الشركات والمؤسسات أي الإدارات الرشيدة التي تراعي أسس العمل السليمة وتمنع الفساد وتعمل على إيجاد علاقات متوازنة بين مجالس إدارات هذه الشركات والمساهمين في رأس مالها من جهة وبين هذه الشركات والمتعاملين معها مثل المصارف وأصحاب الأسهم من جهة أخرى.

8- يجب ألا يقتصر تركيز الإصلاح التنظيمي على القوانين المحلية، ولكن ينبغي أن يسعى أيضاً لتحقيق الترابط بين هذه القوانين واتفاقيات الاستثمار الدولية التي تحكم على نحو متزايد الإنتاج على المستويين المحلي والدولي .

9- الاستثمار ليس صفقة، وإنما هو علاقة ، لذا من الضروري أن تتجاوز استراتيجية سياسات الاستثمار مسألة جذب الاستثمارات المبدئية – فهذا مجرد جزء ضئيل من الأمر برمته. وتأتي الفوائد الحقيقية التي تتحقق للدولة في مرحلة تالية في العلاقة، عندما ينجح البلد المعني في الاحتفاظ بالاستثمار وبناء علاقات قوية مع أنشطة الأعمال المحلية .

أحد عشرة : التحليل الاقتصادي لنتائج الاستبيانات

عوائق الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين المحليين والاجانب

لغرض التعرف على واقع الاستثمار في العراق ومحدداته وسبل تطويره فقد تم اعداد 100 استبانة موجهة الى المستثمرين المحليين والاجانب وبنسبة 92% للمستثمرين المحليين و 8% للمستثمرين الاجانب . وقد تضمنت استمارة الاستبانة على مجموعة من الاسئلة تتعلق بالخطوات الاجرائية

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

والمراحل التي تمر بها العملية الاستثمارية وصولاً الى قيام المشروع الاستثماري مع الاخذ بنظر الاعتبار مؤثرات البيئة الداخلية والخارجية . ومن خلال تحليل الاستبانات تم تحديد اهم العقبات التي تواجه المستثمرين المحليين والاجانب وعلى النحو الاتي :

1- ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار : في عام 2006 صدر قانون الاستثمار رقم (13) والذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات وإعفاءات ، وبالرغم من ذلك فإن هذا القانون يتضمن بعض نقاط الضعف التي شكلت عائقاً أمام الاستثمار المحلي والأجنبي كما يرى ذلك 85% من المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم بموجب الاستبانات التي اجريت لهم ، ومن بين نقاط الضعف هذه تبرز مسألة التحكيم وتوفير الضمانات ضد مشاريع التأمين، إذ أن القانون رقم (13) لسنة 2006 لا يحتوي على ضمانات كافية لحماية المشاريع من التأمين خاصة مع وجود عبارة استثناء والتي ألحقت بضمانات في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة التي تعطي القضاء العراقي الحق في البت في أحكام المصادرة والتأمين ، ومع غياب التحكيم الدولي فان ذلك من شأنه أن يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في المحافظات على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة إلى المستثمرين في الخارج وإبقاء المخاوف قائمة في طريق النهوض بالقطاع الخاص المحلي على عكس قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 في كردستان ، وكذلك قانون الاستثمار العربي رقم (62) لسنة 2002 اللذين تضمنتا الضمانات الكافية لذلك . وبالتالي فان وجود الحوافز والتسهيلات المغرية لا يمكن لها أن تسهم في جذب الاستثمار ما لم يقترن ذلك بمسألة التحكيم الدولي التي يمكن لها إن توفر الضمان الكافي لشعور المستثمر بالثقة . كما يلاحظ ان 62% من المستثمرين يعتقدون ان المؤسسات الحكومية (وفي مقدمتها الكمارك وعقارات الدولة والمؤسسات المالية) لا تلتزم بقانون الاستثمار . كما يعتقد 92% من المستثمرين بان وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعني بالاستثمار يسبب ارباكا للمستثمرين . كما يرى 62% من المستثمرين بأنه احياناً لا يتم العمل بقانون الاستثمار اذا ما تداخل النص القانوني لقانون الاستثمار مع القوانين النافذة . وقد اتفق جميع المستثمرين بأن انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار يؤدي الى عدم الثقة او عدم الاطمئنان لدى المستثمر على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في حالة من القلق وعدم الاطمئنان على استثماراته . يعتقد 64% من المستثمرين ان المستثمر لا يتم تعويضه في حال تعرضه لانتهاك صريح مخالف للقانون . وعلى الرغم من ذلك يعتقد 75% من المستثمرين ان الحوافز التي ينص عليها قانون الاستثمار بشكل عام او في بعض مواده مشجعة على الاستثمار في العراق .

2- الاجراءات الخاصة بمنح الاجازة الاستثمارية : ومنها عدم العمل بالنافذة الواحدة التي تعد احد الأساليب المتطورة الحديثة لمواجهة الفساد الإداري الناتج من خلال الاحتكاك بين الموظف والمستثمر والفوضى في أداء الأعمال، وان عدم تفعيل دور النافذة الواحدة في العمل الاستثماري يؤدي إلى عدم إنجاز الطلبات الاستثمارية في الأوقات المحددة لها قانوناً، فضلاً عن تعدد الجهات القطاعية المانحة للتراخيص والموافقات ، كون مندوبيها في دائرة النافذة الواحدة لا يمتلكون الصلاحيات اللازمة للبت في

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

مشاريع الاستثمار التي تعرض عليها وتعدد الآراء بخصوص هذه المشاريع وفي حالات عديدة يكون رفض بعض المشاريع غير مسوغ فنيا واقتصاديا. يتفق 65% من المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم بموجب استمارات الاستبيان ان النافذة الواحدة لا تعمل بموجب قانون الاستثمار العراقي . فيما يرى 25% منهم فقط ان دائرة النافذة الواحدة تقدم الخدمة متكاملة ابتداء من إجراءات اصدار الاجازة الاستثمارية والبدء بتنفيذ المشروع وانتهاء بإنجاز المشروع في حين يعتقد 33% من المستثمرين ان تقديم هذه الخدمة المتكاملة لا يحصل دائما وانما في بعض الاحيان فقط . و يرى 92% من المستثمرين ان التعامل المباشر بين الموظفين و الجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الإدارية مع المستثمر يؤدي إلى عقد الصفقات وبالتالي تحقق الفساد الإداري والمالي .

يتفق 25% فقط من المستثمرين ان المدة الزمنية المستغرقة لإصدار الاجازة الاستثمارية مقبولة بينما قال 33% منهم ان المدة الزمنية مقبولة الى حد ما ولكنها عرضة للتغيير وفي المقابل يعتقد 42% من المستثمرين ان الخدمة غير مقبولة . وقد اشتكى 83% من المستثمرين من الصعوبات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على رخصة استثمارية من خلال مليء كافة حقول استمارة الطلب الموجودة على الموقع الالكتروني . وقد وافق 9% فقط من المستثمرين على اعتماد هيئة الاستثمار المخاطبات الالكترونية مع المؤسسات المالية (الممولة /الضامنة) في خطة تمويل المشروع ، في حين قال 36% منهم بأن هيئة الاستثمار تعتمد احيانا المخاطبات الالكترونية فيما اكد 55% من المستثمرين على عدم اعتماد هيئة الاستثمار على المخاطبات الالكترونية . وعلى العموم يتفق اغلبية المستثمرين على : تداخل الجهات الأخرى مثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء و مالكي الأراضي و المؤسسات الحكومية الأخرى ، محدودية الجهود المبذولة من المؤسسة الاستثمارية ، منح الاجازات الاستثمارية لمؤسسات غير كفوءة. عدم وجود دعم مالي حقيقي للمستثمر، طول المدة الزمنية المستغرقة للحصول على الاجازة الاستثمارية ، الموقع الالكتروني غير مفعّل ، فضلا عن منح الاجازات الاستثمارية الى وسطاء يقومون بعرضها للبيع و عدم المباشرة بالمشروع لعدة سنوات . ونتيجة لذلك اتفق 92% من المستثمرين على ان انجاز المعاملات الإدارية اللازمة للحصول على اجازة الاستثمار في العراق يتسم بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب الاستثمارات الخارجية والداخلية وتوزيعها بالشكل الأمثل

3- خارطة الاستثمارية : من خلال تحليل اجابات المستثمرين على الاسئلة التي تضمنها استمارات الاستبيان نتضح بعض الحقائق المتعلقة بعدم جاذبية خارطة الاستثمارية التي تعدها هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار المحلية كما يشير الى ذلك 71% من المستثمرين ، وعدم واقعيته فضلا عن انها لا تغطي جميع القطاعات ولا يجري تحديثها سنويا كما ان الارباك واضح في المشاريع الاستثمارية بسبب وجود أكثر من جهة تعني في الاستثمار سواء كانت قطاعية او تقسيمات إدارية (هيئة وطنية و هيئات محافظات- وزارات - بلديات، الخ). فضلا عن ان السياسة الاستثمارية غير واضحة . وقد اكد 80% من المستثمرين بأنهم يتحملون اجور الخدمات التي تقدمها الجهات القطاعية لاصدار الاجازة

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

الاستثمارية . ونتيجة لذلك يعتقد 9% فقط من المستثمرين ان إجراءات تقديم طلب الاستثمار تجري بسهولة .

4- صعوبة حصول المستثمرين على التمويل : يلاحظ ضعف الانتماء الممنوح من قبل المصارف العراقية المختصة الناجم عن التشدد في إجراءات الحيلة المالية من جهة فضلا عن التزام هذه المصارف بسقف محدد للانتماء من جهة أخرى. يعتقد 82% من المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم بصعوبة الحصول على القروض الميسرة وفقا للقانون .

5- الصعوبات التي تواجه إبرام العقد الاستثماري حول تملك أو إيجار الأراضي مع الجهات المالكة وخاصة دائرة عقارات الدولة مما يعد معوقا " حقيقيا" وعنصرا "طاردا" للاستثمار وتسبب في إضاعة الكثير من الوقت والجهد للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات في ظل حاجة الدولة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية تصب في تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها . فضلا عن التأخر في توفير الأراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية ، والصعوبة البالغة التي يعانيها المستثمر بسبب البيروقراطية للحصول على الأرض المخصصة للمشروع الاستثماري ، وعدم التزام الجهات المالكة للأراضي بتحويلها الى المستثمر ، فضلا عن ان اغلب الأراضي تكون مشغولة من متجاوزين ناهيك عن العشوائيات التي امتدت الى مراكز المدن . فضلا عن صعوبة تغيير جنس الأرض بسبب التصاميم الأساسية ، وجود دعاوى نزاعات ملكية على بعض الأراضي المرشحة للاستثمار

وقد اتفق اغلبية المستثمرين على ان الفرص الاستثمارية في الخارطة الاستثمارية لا تتضمن تخصيص الاراضي ، كما ان 8% فقط من المستثمرين يعتقدون ان الاراضي المخصصة للاستثمار تتناسب مع طبيعة المشروع الاستثماري . ويتفق كل المستثمرين الذين تم استطلاع آرائهم على ان الاراضي المخصصة للاستثمار مشغولة من متجاوزين . ويؤكد 58% من المستثمرين على ان هيئة الاستثمار لا تقوم بإزالة التجاوز عن الاراضي المخصصة للاستثمار قبل تسليمها للمستثمر . فيما يرى 25% من المستثمرين ان الهيئة تقوم احيانا بإزالة التجاوز قبل تسليم الارض للمستثمر . ويقول 82% من المستثمرين ان تنفيذ اي مشروع استثماري في المناطق التي تسيطر عليها العشائر او الجماعات الخارجة عن القانون يتطلب من المستثمر دفع أتاوات او إعطاء مقاولات ثانوية لتلك الجهات لضمان عدم تهديدهم للمشروع .

6- التجاذبات السياسية في المحافظات : انعكست سلبا على مجريات العملية الاستثمارية. وقد اكد على تلك الحقيقة 92% من المستثمرين ، كما اكدوا على ان استخدام المكونات السياسية نفوذهم و مكانتهم السياسية لأغراض شخصية مما يؤثر على الفرص الاستثمارية المتاحة . ويعتقد 83% من المستثمرين ان للاصطاف و العسكرة السياسية تأثير سلبي على قطاع الاستثمار . ويرى 75% من المستثمرين عدم سيادة حكم القانون على الخلافات كافة التي تحصل في قطاع الاستثمار . ويعتقد 92% من

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

المستثمرين ان للعشائر او الجماعات الخارجة عن القانون تأثير سلبي واضح على الاستثمار في العراق ، كما ان الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية و الواقعة في مناطق نفوذ العشائر او الجماعات الخارجة عن القانون تكون غير مرغوبة و تعتبر طاردة للاستثمار .

المقترحات :

- 1- تفعيل قانون الاستثمار و تعديل التشريعات من خلال لجان مشتركة من الخبراء العاملين في مجال الاستثمار و من القطاع الخاص
- 2- توحيد الجهات المعنية بالاستثمار بجهة واحدة تعني بالاستثمار
- 3- تشريع القوانين التي تسهل عملية اشراك المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية و المشاركة معها و ادخال الشركات الأجنبية في مجال الاستثمار
- 4- تفعيل عمل النافذة الواحدة و اعطائها الصلاحيات اللازمة لاصدار اجازات الاستثمار
- 5- تحديث الخارطة الاستثمارية و تخصيص الأراضي الخاصة بكل مشروع
- 6- كسب ثقة المستثمر من خلال توفير الحماية الأمنية و الحماية المالية
- 7- تفعيل هيئات التحكيم الدولية
- 8- متابعة الهيئة للمشاريع المنفذة و سحب الاجازة الاستثمارية من المستثمرين غير الكفؤين أو المتكئين (مثلا: سحب الاجازات من الشركات التي لم تباشر خلال 60 يوم من منح الاجازة الاستثمارية)
- 9- تحصين المستثمرين و زيادة الضمانات للمستثمر من خلال تشريع قانون يحمي المستثمر من الابتزاز او تعويض مشروعه في حال الفشل بسبب ظرف قاهر
- 10- ابعاد الأحزاب عن التأثيرات السلبية على المشاريع
- 11- حماية المستثمرين من خلال تفعيل القانون الذي يحمي المستثمر في حال فشل المشروع بسبب النزاعات المسلحة و الظروف القاهرة

عوائق الاستثمار من وجهة نظر هيئات الاستثمار :

لغرض التعرف على واقع الاستثمار ومحدداته في العراق وسبل تطويره من وجهة نظر هيئات الاستثمار تم اعداد استمارات استبانة و جهت الى 10 هيئات استثمار محلية والى هيئة الاستثمار الوطنية وكانت النتائج على النحو الآتي :

- 1- لم تحقق هيئات الاستثمار المحلية في المحافظات الاهداف التي يمكن ان تتحقق من تطبيق قانون استثمار في عملية تنمية العراق وتطويره و توسيع قاعدته الانتاجية و الخدمية وتنويعها وجاءت اجابات 44% من ان الهيئات الاستثمارية قد نجحت الى حد ما في تحقيق الاهداف التي تضمنها قانون الاستثمار فيما ذهب 56% منهم الى القول بفشل الهيئات في تحقيق اهدافها . كما انهم متفقون بنسبة

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

78% على ضعف الاقبال على الاستثمار في العراق . ويلاحظ ضعف تنفيذ قانون الاستثمار بسبب الضبابية بالتشريعات و بيروقراطية الوزارات وتعدد القوانين الخاصة بالاستثمار مما يسبب ارباكا للاستثمار (الصناعي، النفطي، المؤسسات الصحية، كردستان، المدن الصناعية) ، وترى 56% من هيئات الاستثمار بأن قانون الاستثمار ليس هو الفيصل في النقاط الخلافية في حال تقاطعها مع القوانين المدنية النافذة . وتتفق هيئات الاستثمار بعدم التزام الوزارات والجهات المعنية بقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالاستثمار. وتتفق ايضا بأن قانون الاستثمار وانظمتها يواجه صعوبات جديّة عند التطبيق .

2- اتفقت هيئات الاستثمار فيما بينها وبنسبة 78% بأن تخصيص الأراضي على وفق الخارطة الاستثمارية غير مرتبطة بتخصيص الأرض (فقط تسمية مشاريع استثمارية) ، فيما قال 22% منهم خلاف ذلك . واشتكى 67% من هيئات الاستثمار من ان الجهات الحكومية ذات العلاقة لم تلتزم بمدد زمنية لإصدار التراخيص الخاصة بتخصيص الأرض للمشاريع الاستثمارية . وتعتقد هيئات الاستثمار وبنسبة 89% بأن عملية تحويل الارض من مالكة الى المستثمر بانها معقدة وروتينية . فيما ترى 67% من هيئات الاستثمار بأن هناك تباطؤ في اجراءات التسجيل العقاري وتزويد الجهات المالكة للأرض او المخصصة بسند الملكية لغرض استكمال متطلبات المشروع

3- جاءت اجابات هيئات الاستثمار مختلفة بشكل واضح حول تسجيل الشركات الاستثمارية الكترونيا فقد ايدته 56% ورفضه 44% منهم ، في حين لم يؤيد 78% من هيئات الاستثمار انجاز متطلبات المشروع الاستثماري كاملا الكترونيا .

4- اتفقت هيئات الاستثمار وبنسبة 78% على ان ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المختصة الناجم عن التشدد في إجراءات الحيلة المالية من جهة فضلا عن التزام هذه المصارف بسقوف محده للائتمان من جهة أخرى يؤثر سلبيا على جذب الاستثمار .

5- تعتقد 67% من هيئات الاستثمار ان عدم استكمال التصميم الأساسي للعديد من المحافظات أدى إلى صعوبة في وضع خارطة استثمارية متكاملة و تحديد المناطق الاستثمارية بشكل منصف بين القطاعات .

6- عدم التزام المحافظات بالمدد القانونية لتشكيل مجالس ادارة لهيئات الاستثمار بعد انتهاء دوراتها حيث تبقى الهيئة في المحافظة مدة طويلة بدون مجلس ادارة مما يستدعي قيام الهيئة الوطنية للاستثمار بدراسة الملفات الاستثمارية الخاصة بتلك المحافظات واصدار الاجازة الاستثمارية . وقد اكدت هيئات الاستثمار على هذه الحقيقة وبنسبة 89% بأنها مؤثرة جدا على العملية الاستثمارية فيما ذهب 11% منهم الى القول بأن التأثير يعتمد على مرحلة وطبيعة المشروع .

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

7. عدم التزام الوزارات والدوائر كافة والامثال لقرارات مجلس الوزراء الخاصة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وازالة المتجاوزين وضمن المدد المحددة في القرار . وقد وافقت هيئات الاستثمار وبنسبة 44% على هذا الاستنتاج .

8. اتفقت هيئات الاستثمارية كلها مع هيئة الاستثمار الوطنية وبنسبة 100% على ان ممثلي الوزارات و الجهات ذات العلاقة في النافذة الواحدة ليست لديهم الصلاحية لتمثيل رئيس الجهة القطاعية او الوزارة التي يمثلونها ، على الرغم من 78% من هيئات الاستثمار تؤكد على اهمية وجود النافذة الواحدة في تسهيل عملية اصدار الاجازة الاستثمارية . وتعتقد 75% من هيئات الاستثمار بان النافذة الواحدة قد عالجت تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن يتردد عليها المستثمر للحصول على الموافقات اللازمة لإجازة الاستثمار ، وهو رأي غير واقعي اذ ان هيئات الاستثمار قد اكدت على ان العاملين في النافذة الواحدة ليست لهم الصلاحيات الكافية .

9. تتفق هيئات الاستثمار بأن عدم تحديث الخارطة الاستثمارية بشكل دوري (سنويا على الأقل)

يرتبط بضعف الجانب التصميمي والافتقار الى خطة عمل لادارة المشروع وبنسبة 56% للاول و 44% للثاني . وتعتقد 22% من هيئات الاستثمار بأن الخارطة الاستثمارية تتوافق مع الحاجة الى النهوض بالاقتصاد العراقي فيما قال 44% منهم بأنها احيانا تتوافق مع متطلبات تعزيز الاداء الاقتصادي في العراق . وعلى السياق نفسه لا يعتقد سوى 11% من ان الخارطة الاستثمارية مرسومة وفق رؤية تنموية لتحقيق أهدافها

10. تتفق 78% من هيئات الاستثمار بأن العشائر او الجماعات الخارجة عن القانون تؤثر احيانا على عمل هيئة الاستثمار مثل وضع اليد على الأرض المخصصة للمشروع الاستثماري او عدم السماح للمستثمر بالعمل فيما ترى النسبة المتبقية 22% بأن التأثير دائم ومستمر على عمل الهيئة . ويعتقد 67% من هيئات الاستثمار بأنها عاجزة عن اتخاذ إجراءات رادعة للذين يتجاوزون على عمل الهيئة من العشائر او الجهات الخارجة عن القانون

المقترحات

1- الالتزام بتطبيق قانون الاستثمار خاصة فيما يتعلق ب:

- تزويد الهيئة الوطنية للاستثمار بجرد كامل ومفصل بالأراضي الصالحة والمخصصة للاستثمار.
- الامتيازات الممنوحة للمستثمر
- نظام النافذة الواحدة

اوراق سياسات الاستثمار في العراق

- 2- الزام الوزارات والدوائر كافة والامثال لقرارات مجلس الوزراء الموقر الخاصة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وازالة المتجاوزين وضمن المدد المحددة في القرار
- 3- إعادة النظر بكافة القوانين القطاعية الخاصة بالاستثمار والتي تتعارض مع قانون الاستثمار
- 4- تحديد المشاريع الاستثمارية من قبل الجهات القطاعية بالمحافظة
- 5- تفعيل دور القطاع الخاص بما ينسجم مع العملية الاستثمارية من حيث المشاركة مع الشركات الأجنبية وإبراز القدرة الحقيقية في التخصص والقدرة المالية في المشاركة والتنفيذ.
- 6- توحيد جهات المتابعة للمشاريع (متابعة تحديث الخارطة الاستثمارية ،متابعة تنفيذ المشاريع)
- 7- عدم تأخير المصادقة على التصاميم والموافقات البيئية من قبل دائرة التصاميم ووزارة البيئة
- 8- ضرورة توفير الخدمات للمشاريع الاستثمارية من قبل الدوائر الخدمية (ماء – كهرباء-صرف صحي-الخ) وايصالها الى حدود المشروع.
- 9- تسهيل الإجراءات الأمنية في السيطرة لمرور الآليات والمواد الخاصة بالمشاريع الاستثمارية والحد من عمليات التهديد والابتزاز التي يتعرض لها المستثمر
- 10- الاسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي للشركات المملوكة للدولة لغرض عرضها كفرص استثمارية او مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- 11- التزام المحافظات بالمدد القانونية لتشكيل مجالس ادارة لهيئات الاستثمار بعد انتهاء دوراتها.
- 12- تحسين أداء المصارف الحكومية والخاصة بحيث تكون قادرة على تقديم الدعم والتمويل للمستثمرين وتطوير قطاع التأمين (تعديل قانون البنك المركزي والمصارف عموماً فيما يتعلق بالاقراض والتمويل الاستثماري)
- 13- دعم المحافظات غير الجاذبة للاستثمار و إعطاء امتيازات للمستثمرين
- 14- اعداد كوادر مدربة و مؤهلة للعمل في هيئات الاستثمار
- 15- تفعيل المدة الزمنية المحددة في نص المادة /20/ ثانياً من القانون من اجل أن تستطيع هيئة الاستثمار المعنية منح الإجازة الاستثمارية ضمن المدة المحددة لها قانوناً وبالغلة (45) يوماً.
- 16- العمل على استكمال التصميم الأساسي للعديد من المحافظات لكي يكون بالامكان وضع خارطة استثمارية متكاملة تحدد المناطق الاستثمارية بشكل مصنف حسب القطاعات

المصادر

1. (البنك الدولي ، 2018 ، الموقع الالكتروني
(<https://www.albankaldawli.org/ar/about/annualreport>)
2. احمد ، نوري محمود ، اثر المتغيرات الامنية على تكاليف الاستثمار في الانبار ، مجلة جامعة بابل للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 7 ، العدد 14 ، 2015 ، ص 299-300



اوراق سياسات الاستثمار في العراق

3. الجبوري ، حامد عبد الحسين ، قراءة في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال لعام 2017 ، 12 حزيران 2018 ، <http://fcds.com/economical/1073>
4. اسماعيل ، محمد ، و حسن ، جمال قاسم ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية صندوق النقد العربي ، يونيو 2017
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018
7. المشهداني ، عبد الرحمن ، الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي الى العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، <http://new-site.iraqieconomists.net/ar>
8. المولوي ، علي ، مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، <http://www.bayancenter.org> ، 2018/3/19 ،
9. الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية في العراق ، 2018 ، <http://investpromo.gov.iq/ar/province/anbar-province-2> (/
10. الهيئة الوطنية للاستثمار ، الخارطة الاستثمارية في العراق ، 2019 ، <http://investpromo.gov.iq/ar/province/anbar-province-2> (/
11. عبد الرضا ، نبيل جعفر ، البيئة الاستثمارية في البصرة – المحددات والتطلعات - ، بيروت ، مؤسسة التاريخ العربي ، 2012
12. عبد الرضا ، نبيل جعفر ، وحسن ، خولة رشيد ، مناخ الاستثمار في العراق ، البصرة ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، 2015
13. عبد الرضا ، نبيل جعفر ، دور هيئات الاستثمار في جذب الاستثمار الحلي والاجنبي ، 2012/1/5 ، الموقع الالكتروني للحوار المتمدن <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=290295>
14. نشرة ضمان الاستثمار الفصلية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الربع الثاني عام 2019 ، ص 22 – 23
15. هيئة استثمار البصرة ، نشاط هيئة استثمار البصرة للمدة من 2009 ولغاية 2017
16. UNCTAD , world investment report 2008 , New York, 2008